

ظاهرة المخدرات الرقمية أسبابها وآليات مواجهتها

مدرس المساعد: سيروان شكر سمين

قسم القانون، جامعة گرميان

البريد الإلكتروني: sirwan.shukr@garmian.edu.krd

Email: sirwan.shukr@garmian.edu.krd

رقم الهاتف: 07701512374

Mobile: 07701512374

ملخص

أن المخدرات الرقمية أصبحت ظاهرة تقلق وتؤرق المجتمع الدولي عامة والمجتمع العراقي خاصة بكافة أطرافه وذلك لإرتباطها بالمتغيرات التي حصلت في عالم الرقميات، ونظراً للهالة الإعلامية التي أحدثها هذا النوع من التعاطي والذي أصبح الإنترنت السوق الرائج لها حيث يباع ويسوق في ظل غياب رادع قانوني ونصوص صريحة لتجريم هذا النوع من المؤثرات العقلية، فأصبح من الضروري تسليط الضوء على هذه الظاهرة والذي يستقطب الشباب والمراهقين ويسحبهم إلى عالم الإدمان الرقمي، وذلك من خلال تقنين التشريع اللازم الذي يجرم كل ما يؤثر على العقل البشري عن طريق البرمجيات. هذه الدراسة محاولة لبيان ماهية المخدرات الرقمية كظاهرة اجتماعية جديدة وخطيرة للإدمان غير المقنن والتي هي من نتاج العولمة والرقميات، حيث نقسم هذه الدراسة إلى مبحثين نخصص الأول للكلام عن أنواع المخدرات الرقمية وأسباب تعاطيها وتوضيح تأثيرها على الشباب، في حين نتكلم في المبحث الثاني عن الآليات المناسبة لمواجهتها تشريعياً ومجتمعياً وفنياً.

الكلمات المفتاحية: المخدرات الرقمية، الإدمان الإلكتروني، المقاطع الصوتية

The Phenomenon Of Digital Drugs, Its Causes And Mechanisms To Confront It

Assistant Lecturer: Sirwan Shukr Samin

Department of Law, Garmian University

Summary

Digital drugs have become a phenomenon that worries and disturbs the international community in general and the Iraqi society in particular with all its spectrums, due to its connection with the changes that occurred in the digital world, and given the media halo created by this type of abuse, which the Internet has become a popular market for, as it is sold and marketed in the absence of a legal deterrent and explicit texts to criminalize This type of psychotropic effect, so it became necessary to shed light on this phenomenon, which attracts young people and adolescents and pulls them into the world of digital addiction, by codifying the necessary legislation that criminalizes everything that affects the human mind through software. This study is an attempt to show what digital drugs are as a new and dangerous social phenomenon of unregulated addiction, which is a product of globalization and digitalization. To confront it legislatively, socially and technically.

Keywords: digital drugs, electronic addiction, audio clips

المقدمة

نتيجة للتطورات الكبيرة التي حصلت في عالم الإنترنت والتي أدت إلى إحداث تغيرات جوهرية ملموسة في المجتمع الإنساني كان له الأثر الإيجابي للبشرية، وبالمقابل انتهت عصابات الإدمان والمخدرات إلى مزايا شبكة الإنترنت والتي يمكن الاستفادة منها في تنفيذ مخططاتهم الإجرامية ومنها الاتجار في المخدرات الرقمية عبر الحدود بدرجة عالية من الأمان والسرعة والسرية، حيث لم يعد تعاطي المخدرات مقتصرة على الوسائل التقليدية لتعاطي كالتدخين والشم والحقن والمضغ وغيرها من الوسائل التقليدية الأخرى لتعاطي المخدرات وإنما تطورت أساليب تعاطيها إلى أساليب إلكترونية ورقمية، والتي تتمثل في ملفات صوتية التي ابتكرها بعض المختصين في الموسيقى والتي لهم باع طويل في عالم الإجرام والمخدرات وحاولوا الوصول لنتائج قريبة أو مشابهة للمخدرات التقليدية. في الماضي كان إنتاج هذه الملفات الصوتية بالغة الصعوبة إلا أن العملية الآن وفي ظل التطور الذي حصل في عالم الرقميات أصبحت في غاية السهولة، وذلك باستخدام التكنولوجيا والكمبيوترات الحديثة، حيث تقوم فكرة ابتكار المخدرات الرقمية على تباين بين الترددات التي تصل إلى الأذنين حيث تختلف الواحدة عن الأخرى وبالتالي يؤدي إلى حالة إدراكية أخرى، تتمثل إما في نوم أو نعاس أو نشاط وكلما زادت درجة الاختلاف والتباين في الترددات بين الأذنين تغيرت الحالة وكان التأثير أعمق.

وبما أن العصابات والمجرمين عملوا على نشرها وتسويقها عبر الشبكة العنكبوتية واصبح الحصول عليها سهل جداً، أصبحت هذه الظاهرة مؤرقة ومقلقة للمجتمع الدولي عامة والعراقي خاصة، لذلك تزايد الاهتمام العالمي بدراسة ظاهرة المخدرات الرقمية باعتبارها أحدث أنواع المخدرات المستخدمة والتي لها تأثير ربما تفوق تأثير المخدرات التقليدية وأصبح من الواجب مواجهتها بكل السبل والطرق القانونية والمجتمعية والفنية للقضاء عليها.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها محاولة تنمية وعي المجتمع العراقي بالعوامل التي تؤدي إلى إدمان بالمخدرات الرقمية، وكذلك بيان الآثار السلبية التي تنجم عن تعاطيها، وبالتالي بيان الخطط اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة الحديثة والغريبة على المجتمع للوقاية من انتشارها، والتغلب عليها، وعلى السبل التي تتركها على الشباب والمجتمع.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في التطورات العلمية الكبيرة في مجال تقنيات المعلومات والبرمجيات ولتطور الهائل لأنواع الجرائم المرتبطة بتطور تكنولوجيا المعلومات ومنها ظاهرة المخدرات الرقمية ولخطورتها ولحجم الخسائر التي تلحقها بالمجتمعات، ومن ثم كان من الضروري دراسة هذه الظاهرة والبحث عن مدى كفاية النصوص القانونية الحالية لتجريم المخدرات الرقمية. وعليه تتجسد إشكالية هذه الدراسة، في تساؤل رئيس تتركز في الاجابة على التساؤل الآتي: **كيف واجه المشرع العراقي المخدرات الرقمية ؟** وتتفرع من هذا السؤال أسئلة أخرى فرعية، ومنها:

1. ماهي المخدرات الرقمية، وهل هي مُخدّرات فعلياً أم مجرد ملفات صوتية ؟
2. ماهي الآثار السلبية للمخدرات الرقمية؟
3. وما هي طرق القانونية لمكافحة هذه الظاهرة ؟
4. وما هي الطرق الفنية لمكافحة هذه الظاهرة ؟

فرضية الدراسة: في ظل تساؤلات المشكلة تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية هي: عدم وجود لنصوص تشريعية واضحة وكافية لتغطية ظاهرة المخدرات الرقمية، وعدم وجود لقانون واضح المعالم يتعلق بهذه الظاهرة.

منهج الدراسة:

أتبعنا في دراسة بحثنا (نحو مواجهة ظاهرة المخدرات الرقمية) المنهج التحليلي الوصفي، ومن خلال هذا المنهج قمنا بشرح وتحليل عناصر ومقومات ودوافع وصور المخدرات الرقمية، وبيان الطرق القانونية والفنية لمكافحة هذه الجريمة.

هيكلية البحث:

سيتم تقسيم البحث الى مبحثين إضافة الى المقدمة والخاتمة، في المبحث الاول سنتناول ماهية المخدرات الرقمية وذلك في ثلاث مطالب، ففي المطلب الاول سنتوقف فيها لبيان مفهوم المخدرات الرقمية ونشأتها، وفي المطلب الثاني سنبرز فيها أنواع المخدرات الرقمية وأسباب تعاطيها، أما المطلب الثالث سنتطرق الى دراسة الآثار السلبية للمخدرات الرقمية، وفي المبحث الثاني سنتوقف لدراسة طرق مواجهة المخدرات الرقمية في ثلاث مطالب، ففي المطلب الاول سيرتكز على دراسة الطرق التشريعية لمواجهة المخدرات الرقمية، بينما يعالج المطلب الثاني الطرق الأسرية والمجتمعية لمواجهة المخدرات الرقمية، والمطلب الثالث والأخير سيخصص لدراسة الطرق العلمية لمواجهة المخدرات الرقمية، بالإضافة الى قائمة من المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث في البحث.

المبحث الأول: ماهية المخدرات الرقمية

لم يعد تعاطي المخدرات مقصوراً على الطرق التقليدية التي كانت في الماضي، عن طريق التدخين أو الشم أو المضخ أو الحقن، فقد تطورت الطرق وظهرت مؤخراً وسائل أخرى حديثة يستخدمها الشباب عن طريق التعاطي الرقمي وهو ما يعرف بالمخدرات الرقمية. سنحاول في هذا المبحث ومن خلاله مطالب أن نبين مفهوم المخدرات الرقمية ونشأتها وبيان أهم أسباب تعاطيها وأخيراً نبين الآثار السيئة لهذه الظاهرة، وذلك وفق الآتي:

المطلب الأول: مفهوم المخدرات الرقمية ونشأتها

سنحاول أن نبين في هذا المطلب مفهوم المخدرات الرقمية من خلال فرعين نبين في الاول تعريف المخدرات الرقمية وفي الثاني نشأتها وتطورها، وفق الآتي:

الفرع الاول: تعريف المخدرات: المخدرات كاصل عام من أقدم العقاقير التي عرفها الإنسان تمثلت في البداية في العقاقير الطبيعية مثل الخشخاش (الأفيون)، القنب (الحشيش)، والذي استخدم من قبل الآشوريين 4000 سنة قبل الميلاد⁽¹⁾، ثم تطورت إلى مصنعة كيميائياً استخلصت من المخدرات الطبيعية وتكون أكثر تركيزاً مثل: المورفين، الهيروين، الكوكايين، ثم المخدرات التخليقية تلك التي صنعت من مواد كيميائية على شكل كبسولات ومساحيق وحقن، استخدمت في أغراض طبية أو الصناعية⁽²⁾، وبتطور الوسائل التكنولوجية في عالم الرقميات أستطاعت عصابات الإجرام توسيعها إلى مخدرات رقمية وذلك بتوظيف التكنولوجيا لصالح أعمالهم الشريرة.

والمخدرات في اللغة: الحَذَرُ: امْذَلال يَغْشى الأَعْضاء: الرجل واليد والجسد. والحَذَرُ من الشراب والدواء: فتور يعتري الشارب وضعف. حَذِرَ كأنه ناعس. والحَذِرُ من الأطباء: الفاتر العظام. والخادرُ: الفاتر الكسلان. ومنه حَذَرُ اليد والرجل. والخادر المُتَحَيِّرُ⁽³⁾.

والمخدرات اصطلاحاً: كل ما يترتب على تناوله انهك للجسم وتأثير على العقل حتى يكاد يذهب به وتكون عادة الإمان⁽⁴⁾، وعُرِفَ أيضاً بأنها مادة طبيعية أو مصنعة تؤثر في جسم الإنسان فتغير في احساسه وتصرفاته وفي بعض وظائفه وبتكرار استعمال هذه المواد نتائج خطيرة على الصحة الجسدية والعقلية وتأثير مؤدي على البيئة والمجتمع⁽⁵⁾.

المخدرات الرقمية: عبارة عن ملفات صوتية تحتوي على نغمات أحادية أو ثنائية يستمع إليها المستخدم فتجعل المخ يصل إلى حالة التخدر تشبه الحالة التي تقع تحت تأثير المخدرات الحقيقية⁽⁶⁾، وعرف بأنها ظاهرة جديدة

يطلق عليها الرزيز الأذني تكمن في أدمان الفرد على نغمات تنساب إلى الأذنين وتصل إلى المخ وتؤثر على ذبذباتها الطبيعية، وتعطي إحساساً لمستخدميها بالراحة والاسترخاء، حقيقي أو وهمي على حسب الاختلاف بين أهل الاختصاص يشبه مفعول المخدرات الحقيقية⁽⁷⁾، وعرفت المنظمة العربية للمعلومات والاتصالات بأنها: عبارة عن ذبذبات صوتية، تتراوح أمواجها بين ألفا ثم بيتا وتيتا وصولاً إلى دلتا ويؤدي الاستماع إليها لفترة طويلة لخلق أحاسيس كالنعاس أو اليقظة الشديدة أو الدوخة، أو الارتخاء أو الصرع أو الانزعاج⁽⁸⁾. والمخدرات الرقمية هي ملفات صوتية وأحياناً تترافق مع مواد بصرية وأشكال وألوان تتحرك وتتغير وفق معدل مدروس تمت هديتها لتخدع الدماغ عن طريق بث أمواج صوتية مختلفة التردد بشكل بسيط لكل أذن، ولأن هذه الأمواج الصوتية غير مألوفة يعمل الدماغ على توحيد الترددات من الأذنين للوصول إلى مستوى واحد بالتالي يصبح كهربائياً غير مستقر، وحسب نوع الاختلاف في كهربائية الدماغ يتم الوصول لإحساس يحاكي إحساس أحد أنواع المخدرات أو المشاعر التي تود الوصول إليها كالنشوة⁽⁹⁾.

أما فيما يخص التعريف القانوني للمخدرات، نجد أن المشرع العراقي فقد عرفها في المادة الاولى من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017 بأن المخدرات هي ((كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجداول الاول والثاني والثالث والرابع الملحقة في هذا القانون وهي قوائم المواد المخدرة التي اعتمدتها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 وتعديلاتها)).

كما تطرق المشرع العراقي إلى تعريف المؤثرات العقلية في البند الثاني من نفس المادة وكالاتي ((كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجداول الخامس والسادس والسابع والثامن الملحقة في هذا القانون وهي قوائم المؤثرات العقلية التي اعتمدتها اتفاقية الامم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة 1971 وتعديلاتها)).

البند الثالث من نفس المادة عرف السلائف الكيميائية ((عناصر أو مركبات كيميائية تدخل في صنع العقاقير الطبية ذات التأثير النفسي والمدرجة تفصيلها في الجدولين التاسع والعاشر الملحقة في هذا القانون) وهي قوائم السلائف الكيميائية التي اعتمدها إتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988)).

عند إمعان النظر في البنود السابقة فعلى الرغم من النص على مفهوم المخدرات والمؤثرات العقلية لم نجد ما يسمى بالمخدرات الرقمية إذ أن كل ما جاء في البنود السابقة يركز على المادة، والسبب يعود إلى حداثة هذا النوع من المخدرات، وهي من الوسائل الحديثة للإدمان بين بني البشر، وأن تأثيراتها العقلية يمكن أن تظهر في المستقبل القريب على المتعاطي والمدمن عليها، ويمكن أن تظهر تأثيرها السلبي على المجتمع مما يستوجب إجراء تعديل على نصوص قانون رقم 50 لسنة 2017، ولا سيما ما يتعلق منها بالمؤثرات العقلية ويتم تجريم المخدرات الرقمية بجميع أشكالها.

الفرع الثاني: نشأة المخدرات الرقمية: لقد بحث الإنسان منذ أقدم العصور عن المتعة والإرتياح، كذلك عن التخلص من الألم وفي بحثه هذا وجد بعض النباتات والمشروبات والعقاقير تنقله إلى نوع من البهجة والاسترخاء وتقلل التوتر في جهازه العصبي لفترة محددة من الوقت⁽¹⁰⁾، حيث إن تأثير الإنسان بالموجات السمعية قديم جداً قد تكون أقدم مما نتصور، فالإنسان مولف على ضربات قلبه ولذلك نجده يتأثر بالموجات الصوتية بداخله أو في محيطه الخارجي، وهو ما تثبته ظواهر قديمة وبدائية التي كان يستمع فيها الإنسان لدقات معينة ويتفاعل معها وتخرجه من حالة إدراكية إلى أخرى مثل رقص المطر عند الأفارقة ودقات الزار في الدول العربية وكذلك رقصة الليوا الشعبية⁽¹¹⁾.

تعتمد المخدرات الرقمية بشكل أساسي على إحدى التقنيات القديمة والتي كانت تسمى " النقر بالأذنين" والتي تم اكتشافها من خلال العالم الألماني الشهير هنريش دوف عام 1839، وقد تم استخدامها في العلاج لأول مرة في عام 1970 لعلاج شريحة من المصابين بالاكتئاب الخفيف وتم استخدام العلاج النقر بالأذنين في حالة المرضى الذين يرفضون العلاج بالأدوية ولذا فقد تم العلاج من خلال الذبذبات الكهرومغناطيسية من أجل تحفيز الدماغ على فرز مواد منشطة للمزاج⁽¹²⁾، وزاد الاهتمام بهذه الفكرة في أواخر القرن العشرين، باعتبارها شكل من أشكال الطب البديل، حيث قام بالاعتماد على الموسيقى، لحت الدماغ على الاسترخاء

والتأمل والصفاء الذهني، وإحداث مجموعة من التأثيرات المرغوبة. ويتم التأثير على الموجات الدماغية من خلال الاعتماد على الفرق في الترددات الخاصة بكل أذن، على سبيل المثال ضبط إحدى السماعات على تردد (300 هرتز)، والسماعة الثانية على (310 هرتز)، وذلك يعطي إحساس معين. ولقد تم اختبار هذا الاكتشاف من خلال عالم الفيزياء الأمريكي "جيرالد أوستر" وفي عام 1973، وداخل إحدى كليات الطب الأمريكية بولاية نيويورك، تم مزج نوعيات معينة من الموسيقى مع أصوات أخرى، ومن خلال ضبطها بترددات صوتية معينة على كلتا الأذنين، وأكدت النتائج الأولية على أحداث هذه النوعيات تغيرات دماغية معينة لمن يتعرض لها، وتم التعامل مع هذا التطوير باعتباره إمكانية لتطوير تقنية دماغية جديدة، يجب العمل على دراستها واختبارها عبر المراكز البحثية والطبية في الجامعات للتأكد من سلامة الاعتماد عليها في العلاج والطب البديل⁽¹³⁾.

كما استعمل لاهداف علاجية كثيرة في مستشفيات الصحة النفسية لعلاج المرضى النفسيين عن طريق حث الخلايا العصبية لإفرازها مواد منشطة للمزاج بشكل الكتروني تحت الاشراف الطبي بحيث لا تتعدى عدة ثواني، وأن لاتستعمل أكثر من مرتين يومياً، وتوقف العلاج بهذه الطريقة آنذاك لتكلفتها العالية، فلم يعد استهلاك المخدرات مقتصرأ على تعاطيها بالوريد أو مضغها أو شمها أو تدخينها بل تطور الفكر الانساني ليحول نظم تعاطي الكتروني أو تعاطي رقمي يحدث نفس التأثير الذي تمنحه المخدرات الطبيعية. وقد اكتشفت الباحثة النفسانية الامريكية كمبرلي يونغ، الادمان على الفضاء السيبراني في عام 1994 وعدت المخدرات الرقمية كواحدة من الظواهر السيبرانية السلبية، ولقد أنتشر هذا النوع من المخدرات الرقمية من خلال التواصل الاجتماعي ومواقع اليوتيوب والترويج لها منذ عام 2010 وإلى وقتنا الحالي مقابل القليل من الانوال أو بشكل مجاني، عن طريق بث بعض المواقع موسيقى خاصة يستمع إليها بواسطة سماعات الرأس في غرفة مغلقة مع اغماض العينين والاسترخاء وتقوم هذه الموسيقى بالتأثير على الدماغ للمستمع تماماً كما تؤثر المخدرات التقليدية على الدماغ⁽¹⁴⁾. ومن المختصين في القانون يرى أنه من الخطأ اطلاق تسمية المخدرات الرقمية على هكذا نوع من الموسيقى التي تؤثر على العقل كونها ليس لها كيان مادي ملموس، لكننا نرى أنه يحمل معنى المخدرات طالما لها تأثير على القوى العقلية للإنسان بشكل يفقده الوعي وهي نفس علة المخدرات التقليدية، ولهذا السبب نأمل من المشرع أن يجرم تعاطيه أو التعامل به بكل شكل من الأشكال.

المطلب الثاني: أنواع المخدرات الرقمية وأسباب تعاطيها

تعددت أنواع المخدرات الرقمية وتختلف استعمالاتها تماماً كالمخدرات التقليدية وهي تحمل نفس أسماء المخدرات التقليدية كالماريجوانا والكوكايين وغيرها من أنواع المخدرات، كما وتعددت وتنوعت أسباب ودواعي تعاطيها، سنحاول أن نبين من خلال هذا المطلب أنواعها وأسباب تعاطيها وفق الآتي:

الفرع الأول: أنواع المخدرات الرقمية: لقد ظهرت في الفترات الأخيرة أنواع متعددة من المخدرات الرقمية تماثل المخدرات التقليدية وتحمل أسمائها كل بحسب مفعولها، كالماريجوانا والكوكايين وميثانفتامين المعروف ب(كرستال ميثا)، وكل نوع من أنواع هذه المخدرات لها ترددات معينة، بل وقد فاقت المخدرات الرقمية المخدرات التقليدية في الاستخدام ونجد من بين استخدامات المخدرات الرقمية إنقاص الوزن ومسميات أخرى مثل (أبواب الجحيم) و(المتعة في السماء)، وكل نوع من أنواع المخدرات الرقمية يستهدف نمطاً معيناً من النشاط الدماغي فمثلاً عند سماع ترددات الكوكايين فأن ذلك سيدفع إلى تحفيز الدماغ بصورة تشابه الصورة التي يتم تحفيزها بعد تعاطي المخدرات بصورة واقعية عن طريق الشم أو الزرق أو المضغ⁽¹⁵⁾.

على الرغم من تنوع وتعدد أنواع المخدرات الرقمية إلا أن بعض المختصين⁽¹⁶⁾ صنفوا نوعين رئيسيين لهذه المخدرات وهي:

أولاً: الأسطورة البلورية Crystal Myth : نوع من النغمات الهادئة التي تبعث على الاسترخاء والهلوسة وتبعث في النفس نوعاً من النشوة من خلال توارد الذكريات الأليمة، كما أن نوع النغمة من النوع الدافعي الذي يبعث أحلام اليقظة إلى الفرد وبيعث في الفرد البهجة.

ثانياً: الموجة العالية Heavy Metal: نوع من النغمات الصاخبة التي تسبب في حدوث تحفيز لجميع خلايا الجسم والعقل بالصورة التي تزيد من نشاط الفرد بصورة مذهلة.

وصنفت بعض المستشفيات في الطب النفسي أنواع مختلفة من هذه المقطوعات الصوتية والتي تحاكي تأثير المواد المخدرة إلى جانب مقطوعات أخرى تمنح شعور بالراحة والاسترخاء⁽¹⁷⁾ مثل:

1. **موجات الكحول:** تهدف تلك المقطوعة إلى منح المتعاطي تأثير بالهدوء والاسترخاء يشبه ما يمنح الكحول عن تناوله.

2. **موجات الأفيون:** تعمل مقطوعة الأفيون على شعور المتعاطي بالنشوة والسعادة والنعاس ومحاكاة التأثير الحقيقي لمخدر الأفيون.

3. **موجات الماريجوانا:** تعمل موجات الماريجوانا على تهدئة وظائف الجسم واحساس المتعاطي بشعور يشبه تدخين نبات الماريجوانا والدخول في حالة نشوة وهدوء.

4. **موجات الكوكايين:** عبارة عن مقطوعة تحمل نغمات منشطة للجهاز العصبي تعطي نفس إحساس الكوكايين وتولد شعور بالطاقة والنشاط.

5. **الموجات الجنسية:** تمنح النغمات الجنسية للمتعاطي شعور بالنشوة الجنسية يماثل الحادث أثناء ممارسة العملية الجنسية والوصول للأورجازم.

6. **موجات الترفيه:** تقوم تلك المقطوعة الموسيقية بمنح المتعاطي شعور بالترفيه والسعادة كما لو أنه يعيش حالة من الراحة والسرور وامتلاك كل ما يرغب فيه.

الفرع الثاني: طريقة تعاطي المخدرات الرقمية و أسبابها: في هذا الفرع سنتناول طرق استعمال وتعاطي المخدرات الرقمية وبيان أهم الأسباب والدوافع لاستعمال هذه الملفات الصوتية وذلك في الفقرتين وفق الآتي:

أولاً: طريقة تعاطي المخدرات الرقمية: تحرص المواقع الإلكترونية التي تروج لهذا النوع من المخدرات على أن توفر كتيب تعليمات يُباع للمبتدئين من المتعاطين يتضمن عدد من الصفحات في شكل (pdf) يتضمن التعليمات والتوجيهات الواجب إتباعها عند استخدام كل نوع من أنواع المخدرات الرقمية، وكل المعلومات اللازمة للوصول إلى الغاية المرجوة منه، والتي يجب على المتعاطي الإلتزام بها لأن بإمكان جرعة زائدة من الخدرات الرقمية أن تفتك بدماع المتعاطي، وتتسبب في موته⁽¹⁸⁾، ومن ثم اختيار الجرعة الموسيقية ونوعها من بين الجرعات المتاحة على الموقع على مشغل mp3 وباستخدام سماعات ستيريو للأذنين في غرفة مظلمة والتركيز على سماع المقطع الموسيقي لمدة 15 دقيقة للجرعات المعتدلة، 30 دقيقة للجرعات القوية، ثم يبدأ الفرد في تحضير الطقوس الخاصة بتعاطي المخدر بتوفير بعض الشروط (مستويات الصوت، مستوى الإضاءة، طريقة الاسترخاء البدني، الوقت المحدد للاستماع....)، فينزوي في غرفته ويغلق الأبواب والنوافذ، ويسدل الستائر، ويغلق كل الأجهزة ويقطع اتصالاتها بالانترنت، ويعصب عينيه ويتمدد على السرير ويضع سماعة الأذن استعداداً للدخول إلى عالم آخر، عن طريق أمواج صوتية مختلفة التردد بشكل بسيط لكل أذن، ولأن الأمواج غير مألوفة يعمل الدماغ على توحيد التردد من الأذن وصولاً إلى مستوى واحد، وبالتالي يصبح كهربائياً غير مستقر، وحسب نوع الاختلاف في كهربائية الدماغ يتم الوصول لإحساس معين يحاكي إحساس أحد أنواع المخدرات⁽¹⁹⁾، فيكون الدماغ تحت تأثير الإشارات الكهربائية التي يتم إرسالها، فيصل الدماغ إلى حالة من النشوة نتيجة إفراز الدماغ لمواد منشطة المزاج إلى أنه يصل إلى حد الإفراط فيدخل الإنسان في حالة هسترية⁽²⁰⁾.

ثانياً: أسباب تعاطي المخدرات الرقمية: لاشك أن هناك عديد من الاسباب التي تساهم في نشر واستفحال ظاهرة المخدرات الرقمية، والأسباب عديدة ومتنوعة بحسب الظروف العامة والخاصة للمتعاطي، يذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الاسباب الآتي ذكرها⁽²¹⁾:

1. عولمة منظومة الحقوق واعتبار الشبكة المعلوماتية حقاً للجميع.
2. ضعف الوازع الديني والأخلاقي لدى الشخص المتعاطي.
3. مجالسة ومصاحبة رفقاء السوء.
4. الإحساس بالفراغ.
5. السفر والتأثر بالمواطنين الأجانب.
6. توفر المال بكثرة وخاصة عند الشباب.
7. الهموم والمشكلات الاجتماعية والاسرية.
8. حب التقليد والفضول.
9. رواج الافكار الكاذبة عن المخدرات الرقمية.
10. سهولة الدخول على المواقع المروجة لها.

المطلب الثالث: الآثار السلبية للمخدرات الرقمية

لا تقف الآثار السلبية لتعاطي والإدمان على المخدرات الرقمية على الاشخاص المدمنين عليها فقط وإنما تمتد هذه الآثار إلى المجتمع البشري عامة، وذلك لإستهدافها الشباب وهم قادة المجتمع في المستقبل والقوة الفاعلة فيها، مما ينعكس سلباً على مختلف المجالات. عليه سنتناول بالدراسة الآثار السلبية للمخدرات الرقمية على الأفراد والمجتمع وذلك وفق الآتي:

الفرع الأول: الآثار السلبية للمخدرات الرقمية على الفرد: تشير البحوث والدراسات إلى أن المخدرات الرقمية تسبب آثار جسدية ونفسية وخيمة شأنها شأن المخدرات العادية، إذا أنها تكون سبباً في التشنجات العضلية والعصبية والارتعاش لا سيما أثناء عملية الاستماع إلى المخدر الرقمي⁽²²⁾، حيث أن المخدرات الرقمية يكون لها تأثير على صحة الفرد وعلى سلوكه، وسنتناوله بالدراسة في النقطتين:

أولاً: الآثار السلبية للمخدرات الرقمية على صحة الفرد: بعد الدراسات والتجارب المختلفة أجمع الأطباء والخبراء أن المخدرات الرقمية لاتقل خطورة عن أكثر أنواع المخدرات التقليدية كالهروين والكوكايين فتكاً وأن لها تأثيرات سيئة على الدماغ، تماثل التأثيرات التي تحدثها المخدرات التقليدية⁽²³⁾، حيث تلحق المخدرات الرقمية بمتلقيها أضرار مشابهة لأضرار المخدرات التقليدية، من حيث تأثيرها على الدماغ والأعصاب، ومن خلال حدوث حالات من الاسترخاء والتشنج، ويقوم الدماغ بإفراز نوع معين من المواد التي تساعد على تحسين المزاج بشكل غير طبيعي، مما يؤدي إلى احتمالية تحطيم الخلايا العصبية والإصابة بالتشنجات أو الإعاقة العقلية عندما يتم الاستماع إليها بشكل مفرط⁽²⁴⁾. إن القائمون على صناعة المخدرات الرقمية، يقوموا بإعدادها للتحكم بموجات الدماغ المعروفة باسم (الفا بيتا ودلتا) باستخدام تقنية النقر (Binaural Beats) بحيث أن دخول هذه الترددات للأذن ووصولاً إلى الدماغ سيعمل على تغيير طبيعته وتغيير عمله، وبالنهيأة سيعجز الأخير عن توحيد الترددات المختلفين في كل أذن، مما ينتج عنها حالة من فقدان توازنه النفسي ويصبح عرضة للإنهيار العصبي⁽²⁵⁾.

إن أحد أكثر الآثار الضارة التي يمكن أن تترتب على الاستماع إلى المخدرات الرقمية، هو خطر التعرض فقدان السمع الناتج عن الضوضاء، حيث أن الظاهرة السمعية يمكن أن تسببها رشقات صوتية عالية جداً تمزق طبلة الأذن أو تتلف العظام في الجزء الأوسط من الأذن⁽²⁶⁾، فضلاً عن ذلك إنها تؤدي إلى حدوث التهابات في خلايا المخ وتاكلها الامر الذي يؤدي إلى فقدان الذاكرة والهلوسة السمعية والبصرية والعقلية في أحيان كثيرة، حدوث اضطرابات شديدة في القلب ينتج عنها تعرض المدمن لذبحة صدرية وانفجار في شرايين القلب، واضطرابات في الجهاز الهضمي وتليف الكبد والتهاب المعدة المزمن والتهاب غدة البنكرياس وتوقفها عن العمل⁽²⁷⁾، إضافة إلى ذلك أن للمخدرات الرقمية تأثيرات صحية وجسدية على المتعاطي لها حيث الشعور الدائم بالخمول وعدم القدرة على بذل أي مجهود مما يؤثر على الطاقة الانتاجية، وقد يسبب الرعشة في الأطراف والأيدي وعدم التوازن وتسبب الرجعة والتشنجات⁽²⁸⁾، وجزم الآخرون بأن تعاطي المخدرات

الإلكترونية يؤدي إلى آثار سلبية للشخص الذي يعتاد عليها إذ يشعر الشخص الذي يستعملها بالآلام مستمرة في الرأس والأذنين ويكون تأثيرها على الجسم مثل تأثير المخدرات العادية إذ يبدأ الشخص بمرور الزمن بالصراخ اللا إرادي ويصاب بتشنج العضلات، إضافة إلى إمكانية الإصابة بالإعاقة العقلية⁽²⁹⁾.

ثانياً: الآثار السلبية للمخدرات الرقمية على سلوك الفرد: تشير الدراسات إلى أن المخدرات الرقمية تجعل المتعاطي يميل إلى العزلة والانطواء عن الآخرين خوفاً من انكشاف أمره وبعد انكشاف أمره يصبح منبوذاً من المجتمع ولا يرغب أي كان الاختلاط به، كذلك فإنها تؤدي إلى ضياع القيم والمبادئ حيث يسعى المدمن للحصول على الجرعة مهما كانت الوسائل أو الطرق مما يجعلهم يسلكون سلوكيات خاطئة مثل السرقة والاحتيال من أجل الحصول على كلفة تحميل الجرعة المخدرة⁽³⁰⁾، وأثبتت الدراسات أن الأشخاص الذين خضعوا لتقنية المخدرات الرقمية قد زادت لديهم معدلات الاكتئاب بعد فترة من الوقت، ومع كثرة استخدام المخدرات الرقمية نجد بأن المتعاطي تظهر عليه بعض الأعراض التي تعكس إصابته ومنها الاكتئاب، والهلوسة واختلال التوازن، وانخفاض كفاءة الذاكرة، والانعزال عن المجتمع وتدهور الحالة النفسية من خلال الانعزال عن عالم الواقع والسعي لنشوة زائفة لا يوجد حتى دليل علمي تؤكد على وجودها، وكذلك تؤدي إلى إدمان نفسي وليس إدمان فعلي لهذا النوع من الأصوات، ولها تأثيرات نفسية لأن هذه الملفات الصوتية تخاطب المخ وتتباين استجابته لها ما بين الاسترخاء أو النشاط المفرط أو الهيجان، إن لمثل هذه النغمات تأثيراً سلبياً على الحالة النفسية والعصبية والمزاج العام قد تحول المتعاطي إلى شخص عدواني يميل إلى العنف داخل أسرته وخارجه، وذلك حسب مدة تعرضه لمثل هذه الذبذبات وشدتها وعلى حسب ما يتوقعه منها وتزداد شدة تأثيراتها بقوة⁽³¹⁾.

ونستنتج من ذلك خطورة المخدرات الرقمية على الشخص المتعاطي، من خلال قيامه بالاستماع إلى المخدر الرقمي، وبدوره سيصل إلى حالة من اليقظة الشديدة أو حالة نفسية سيئة مما تدفعه هذه الحالات للقيام بسلوك إجرامي كإيذاء شخص معين، ويكون ذلك ناتج عن عدم السيطرة الكاملة على إرادته، أو يدور في ذهنه العديد من الأمور الإجرامية⁽³²⁾.

وهكذا يتبين لنا أن للمخدرات الرقمية آثار عديدة يترتب على استعمالها والإدمان عليها، منها آثار سلبية لها أضرار صحية لمن يستخدمها، إذا أنها تؤثر على العقل والدماع وعلى حاسة السمع وقد تؤدي إلى حدوث الوفاة، بالإضافة إلى آثارها السلبية على المتعاطي للمخدرات الرقمية على سلوكياته وجهازه العصبي، كما تؤدي إلى دخول الشخص في حالة نفسية سيئة تجعله في عزلة عن المجتمع وعن أفراد أسرته.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للمخدرات الرقمية على المجتمع: لا تقف الآثار السلبية لاستعمال وإدمان المخدرات الرقمية على الشخص الذي يستعملها فقط بل أن تلك الآثار السلبية تمتد لتهدد المجتمع واستقراره، إذ أن استعمال تلك المخدرات الرقمية يجعل الشخص غير قادر على التحكم في قواه العقلية والجسدية مما يؤدي إلى ارتكاب العديد من الجرائم للحصول على المال الذي يشتري به المخدرات الرقمية، فالمتعاطي قد يسرق المال من أقرب الناس إليه، كم قد يقوم بالاختلاس والتزوير والتحايل وغيرها من الجرائم الأخرى من أجل الحصول على المخدرات، مما يشكل خطراً كبيراً على أمن المجتمع وأفراده⁽³³⁾.

حيث لا يوجد شيء يهدم المجتمعات ويحطمه أكثر من المخدرات التي تسبب الكثير من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في حياة الشعوب والإنسانية جمعاء، فالإدمان على المخدرات الرقمية يؤدي إلى ضياع الاقتصاد الوطني، لأن المدمن يصبح غير قادر على الانتاج ومضاعفة العمل، مما يؤدي إلى التأثير على الناتج الاقتصادي للدولة، هذا بالإضافة إلى كل ما تخصصه الدولة من أموال وطاقات لمكافحة هذه الظاهرة ومستشفيات ومراكز وسجون مخصصة للعلاج، مما يجعلنا ندرك أن مكافحة المخدرات يكلف الدولة أموال طائلة، كما أن ما يتم صرفه من قبل المدمن على المواد المخدرة من أموال على أثره السلبى على اقتصاد الدولة⁽³⁴⁾.

ومن المعلوم أن ظاهرة الإدمان بشل عام لها آثارها السيئة على المجتمع كافة، فضلاً عن ذلك إن تعاطي المخدرات يمس بأمن المجتمع، فما دام فعل التهريب أو الإتجار أو التعاطي مجرداً فارتكاب أي واحدة من هذه

الأفعال يعتبر اعتداء على أمن المجتمع، واستقراره وما يستتبع من انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات من انتشار للعديد من الجرائم والعنف في المجتمع⁽³⁵⁾، ومن جملة الآثار السيئة للمخدرات الرقمية أنها تؤدي إلى التفكك الأسري، لأن الشخص المدمن سوف تتأثر علاقته بأسرته وأصدقائه والمجتمع الذي يعيش فيه، مما يؤدي إلى تفكيك الأسرة وتشرد الأبناء، الأمر الذي ينعكس على إنبهار المجتمع وتصدعه، وتؤدي أيضاً إلى ازدياد معدلات الجريمة، حيث تشير دراسات أمريكية إلى وجود علاقة طردية تناسبية بين الإدمان والجريمة، فتعاطي المخدرات بحد ذاته جريمة يعاقب عليه القانون والمتعاطي يدرك أنه مخالف للقانون مما يشجعه على المخالفة الدائمة⁽³⁶⁾.

وعليه فإن انتشار المخدرات الرقمية يؤثر على تحقيق التنمية المستدامة في الدول، إذ أن أكثر من يتعاطي المخدرات الرقمية هم من فئة الشباب، فإذا ما بدأت هذه الآفة في الانتشار، فإنها سوف تقضي على أساس التنمية التي تقوم على العنصر البشري، فهذا الإدمان الرقمي يستلزم عقول هذه الأمة وسوادها، مما يمثل خسارة اقتصادية واجتماعية وأمنية في الوقت ذاته⁽³⁷⁾.

المبحث الثاني: طرق مواجهة المخدرات الرقمية

لقد أصبحت مواجهة ظاهرة المخدرات الرقمية ضرورة ملحة تستدعي تعاون جميع أفراد المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني مع المؤسسات الرسمية في الدولة، مما يزيد من الأمر خطورة عدم وجود تشريع خاص أو نصوص قانونية صريحة لتجريمه، وعليه سنتناول بالدراسة الطرق القانونية والمجتمعية والفنية لمواجهته وفق الآتي:

المطلب الأول: الطرق التشريعية لمواجهة المخدرات الرقمية

طبقاً لمبدأ قانونية الجرائم والعقوبات أو ما يعرف بمبدأ (لا جريمة ولا عقوبة إلا بالنص) لا يمكن مساءلة متعاطي المخدرات الرقمية عن جريمة تعاطي المخدرات لعدم تجريم المشرع لفعل الاستماع لهذا النوع من الملفات الصوتية ذات التأثيرات الدماغية وكذلك لا يمكن مساءلة مروجي وبائعي هذه الملفات جنائياً للسبب نفسه، وكذلك لا يمكن للقاضي الجنائي للجوء للقياس وتطبيق العقوبات المقررة في قانون المخدرات على هذا النوع من المخدرات، لأن القاضي محكوم بهذا المبدأ والذي من النتائج المترتبة عليه هو تطبيق النصوص القانونية في الحدود التي رسمها المشرع وأن يتمتع عن كل ما من شأنه استحداث أو خلق جرائم أو عقوبات لم ينص عليها القانون⁽³⁸⁾، وبذلك أصبح معلوماً لنا القاعدة الجنائية بأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بالنص، فلا بد أن يكون هناك نص جنائي لتجريم وتحريم الظاهرة حتى يمكن وصفها بالجريمة وتشريع عقوبة مناسبة لها، فمن الواجب على المشرع إذا رأى أن هناك بعض الظواهر والوقائع الجديدة والتي هي جرائم ولها آثار سيئة ولم تكن مشمولة بنصوص عقابية، أن يبادر وعلى وجه السرعة بتجريم هذه الأفعال المستجدة، ويضع لها العقوبات المناسبة والرادعة لها، والمخدرات الرقمية لا توجد نصوص عقابية تجرمه، وبالتالي فالأمر مباح، وهنا نجد من الضروري أن يتدخل المشرع بتجريم المخدرات الرقمية.

بما أن سياسة المشرع للتجريم بشكل عام تقوم على معيار يتمثل في الخطورة الاجتماعية وتعني مدى مساس الفعل الإجرامي بأسس وكيان المجتمع كالفعل الذي يعرض نظام الدولة وأمنها ومؤسساتها للخطر، وكذلك الفعل الذي يعرض شخص المواطن وحرية وحقه المضمون بالدستور والقوانين للخطر فضلاً عن الأفعال التي تمس الاقتصاد الوطني بسوء⁽³⁹⁾، وبما أن المخدرات الرقمية لها آثار سلبية على صحة الفرد وسلوكياته داخل المجتمع، وكذلك لها آثار سيئة على المجتمع كونها تحمل خطورة إجرامية من المحتمل إقدامها على ارتكاب جرائم أخرى في المستقبل وأيضاً آثار سيئة على الاقتصاد الوطني حيث يقل الكفاءة الانتاجية للمتعاطي ويصبح شخصاً استهلاكياً، ومن المتوقع أن تُعدّ ظاهرة المخدرات الرقمية من أبرز مشكلات الحقبة القادمة التي ستلقي بظلالها على العالم أجمع، وستتالاهتمام الأكبر من لدنه في المكافحة والعلاج⁽⁴⁰⁾. هنا ولغياب النص القانوني لتجريمه بات من الضروري على المشرع التدخل لتجريمه وتضع العقوبات الكفيلة برده بحيث يتم تجريم إنتاج المخدرات الرقمية أو ترويجها أو تداولها واستعمالها.

وبالرجوع إلى احكام قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (50) لسنة 2017⁽⁴¹⁾، نجد أنه تطرق إلى بيان المقصود بالمخدرات والمؤثرات العقلية في المادة الاولى والتي تنص على:
أولاً: المخدرات او المواد المخدرة : كل مادة طبيعية او تركيبية من المواد المدرجة في الجداول (الاول) و(الثاني) و(الثالث) و(الرابع) الملحقة في هذا القانون(وهي قوائم المواد المخدرة التي اعتمدها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 وتعديلاتها).

ثانياً: المؤثرات العقلية: كل مادة طبيعية او تركيبية من المواد المدرجة في الجداول (الخامس) و(السادس) و(السابع) و(الثامن) الملحقة في هذا القانون(وهي قوائم المؤثرات العقلية التي اعتمدها اتفاقية الامم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة 1971 وتعديلاتها).

ثالثاً: السلائف الكيميائية: عناصر او مركبات كيميائية تدخل في صنع العقاقير الطبية ذات التأثير النفسي والمدرجة تفاصيلها في الجدولين (التاسع) و(العاشر) الملحقة في هذا القانون(وهي قوائم السلائف الكيميائية التي اعتمدها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988).

يلاحظ بأن ما سبق بيانه من مفاهيم يركز على مادة ولم يتطرق إلى تلك المقطوعات الموسيقية التي تسبب الضرر لمن يدمن على استماعها وهذا يعني وجود حالة من الفراغ التشريعي لتجريم هذا النوع المستحدث من المخدرات في حين كان على المشرع العراقي أن يتنبه إلى هذه المسألة خاصة وأن القانون المعني بمكافحة المخدرات قد صدر مؤخراً وكان بإمكان المشرع الاطلاع على واقع حال المؤثرات العقلية وما توصل إليه العقل البشري، بحيث ان عملية التخدير و التأثير على العقل لم يعد يقتصر على المواد الطبيعية أو المصنعة إذ أن المشرع لم يشر من قريب أو من بعيد إلى الأشكال الحديثة التي تمتاز بخاصية التقنية⁽⁴²⁾.

ولا يخفى على أحد أنه في حال عدم وجود نص تشريعي لتجريمه يجعل الفعل من المباحات، وهذا ما جعل المتاجرون بهذا النوع من المخدرات يؤكدون من خلال دعاياتهم على قانونية الملفات الصوتية التي تؤثر على العقل، وهنا لسد الباب أمام متاجري هذه الآفة والتي ما بات تفتك بشبابنا نقترح على المشرع العراقي تعديل قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017 وأدخال النصوص التي تجرم وتحرم المخدرات الرقمية سواء بآنتاجها أو الترويج لها أو تعاطيها، ونضع أمام مجلس النواب العراقي جملة من المقترحات لتعديل القانون المذكور، ومنها إضافة فقرة إلى المادة الأولى من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم 50 لسنة 2017 تنص على أن : المخدرات الرقمية هي أي مقاطع صوتية أو مقاطع فيديو يكون لها تأثير نفسي أو عصبي على الشخص المستمع لها يحاكي تأثيرها تأثير المخدرات التقليدية أو يؤثر على العقل.

وكذلك نقترح إضافة فقرة إلى نص المادة 27 من قانون المخدرات العراقي رقم 50 لسنة 2017 على النحو التالي: يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من ينتج أو يروج أو يبيع مقاطع رقمية من خلال شبكة الإنترنت أو غيرها من الوسائل الرقمية الأخرى، ويكون لهذه المقاطع الرقمية تأثير المواد المخدرة التقليدية أو أي تأثير على العقل.

وأيضاً تعديل نص المادة 28 من القانون المذكور بإضافة فقرة أخرى على النحو الآتي: كل من أنشأ أو أدار أو أعد أو هياً موقعاً إلكترونيًا لتعاطي المخدرات الرقمية التي تحاكي في تأثيرها تأثير المواد المخدرة التقليدية أو أي تأثير نفسي أو عصبي.

وأيضاً نقترح بإضافة فقرة إلى نص المادة 32 من قانون المخدرات العراقي رقم 50 لسنة 2017 على النحو الآتي: يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن (5000000) خمسة ملايين دينار ولا تزيد على (10000000) عشرة ملايين دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من انتج أو حاز أو أشتري أي مقطع رقمي يكون له تأثير المواد المخدرة أو أي تأثير على العقل بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي.

وحسناً ما فعل المشرع العراقي باستحداث مديرية في وزارة الداخلية تحت إسم (المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية)، ولتحقيق أهداف هذا القانون ولكي يقوم هذه المديرية بأعمالها بأحسن وجه نقترح تعديل نص المادة السادسة من قانون المخدرات العراقي النافذ وذلك بإضافة فقرة إليها عل النحو الآتي: مكافحة المخدرات الرقمية بكافة أشكالها وأنواعها وضبط أصحاب المواقع الإلكترونية التي تروج وتبيع هذا النوع من المخدرات ومتعاطيها.

ولكي يقوم ضباط ومنتسبي هذه المديرية بواجباتهم وبالسرية لضبط هؤلاء الجناة نقترح تعديل نص المادة 43 من قانون المخدرات العراقي الفقرة الأولى منها بحيث يمنح ضباط ومنتسبي قوى الأمن الداخلي صفة عضو ضبط القضائي الإلكتروني نظراً لخصوصية الجريمة الإلكترونية، والتي هي ظاهرة المخدرات الرقمية جزءاً منها فإنه لا يمكن لجهاز الضبطية العادية أن تباشر التحري والتحقيق في هذا النوع من الجرائم، فبائع المخدرات الرقمية ومرسلها أو حائزها بإمكانه إخفاء معالم الجريمة بسهولة، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى أصحاب هذه المواقع نظراً لاستخدامهم أسماء مستعارة، ومن هنا لا بد من إنشاء شرطة خاصة لهذا النوع من الجرائم تعتمد على الكفاءة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالدرجة الأولى⁽⁴³⁾، حيث تقوم أعضاء الضبط القضائي الإلكتروني بمراقبة المواقع الإلكترونية التي تُروج لهذا النوع من المخدرات وحجبها وتفتيشها وضبط أصحابها وفق القانون، ويقومون بجهودهم هذه بالتنسيق مع وزارة الاتصالات ليكون جهودهم أنفع وأحسن.

المطلب الثاني: الطرق الأسرية والمجتمعية لمواجهة المخدرات الرقمية

إن اتساع دائرة المخدرات الرقمية وانتشارها أصبح خطر جسيم يهدد المجتمعات كافة، إذ أن الآثار السلبية للمخدرات الرقمية لا تقف عند حد التأثير بشكل كبير على صحة مستخدم تلك المواد الرقمية وما يسببه ذلك من آثار جسدية ونفسية وخيمة شأنها شأن باقي المخدرات، بل أن استعمال المخدرات الرقمية يؤثر أيضاً على المجتمع من حيث أنه يؤدي إلى خلق نوع من العزلة بين الشخص المتعاطي والمستعمل لتلك المواد المخدرة الرقمية وبين باقي الأفراد في المجتمع، مما يدمر أهم فئة في المجتمع وأساس أي دولة وهم فئة الشباب، بالإضافة إلى ما يؤدي إليها إدمان تلك المواد من تفشي للجرائم وتهديد للأمن العام في الدولة⁽⁴⁴⁾.

تعتبر الوقاية دائماً من أكثر الاستراتيجيات نجاحاً في مواجهة المشكلات، وبما أن الأسرة هي المعول الأول في أي سياسة وقائية، وهنا لا بد من التركيز على العلاقة التبادلية والتكاملية بين الأسرة والمجتمع، وبما أن الأسرة تعتبر المقوم الأساسي للمجتمع، وعليه يمكن القول أن دور الأسرة في الوقاية من ظاهرة المخدرات الرقمية تكون ذات أهمية خاصة، حيث تلعب الأسرة دوراً هاماً بتوعية الأبناء من خطورة المخدرات الرقمية، وتستطيع إنقاذهم من الوقوع في المصائد السيئة، وتلعب الأسرة دورها الفعال من خلال مراقبة أبنائها، ومتابعة ما يقومون به من أفعال لمنعهم من الدخول إلى المواقع المخصصة لبيع النغمات المخدرة⁽⁴⁵⁾، كما يجب على الأسرة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة واعية، بحيث تكون وسيلة لمراقبة الآباء والأمهات للأبناء والبنات، إذ يستطيع الوالدان أن يشكلوا شبكة مع المعلمين في المدرسة ومع الأندية التي يرتادوها أبنائهم وتحقق متابعة يومية لسلوك الأبناء وسؤال المعلمين وغيرهم عن تصرفات غير مألوفة تصدر من أبنائهم، فالتوعية والرقابة تشكل إطاراً قوياً للمحافظة على الأبناء من خطر المخدرات الرقمية⁽⁴⁶⁾. ولكي يقوم الأسرة بدورها الكبير في الرقابة على الأبناء وخصوصاً في مرحلة المراهقة، حيث ينصح الأولياء من أجل وقاية أبنائهم من الوقوع ضحية المواقع المروجية للمخدرات الرقمية بما يلي:

1. عدم وضع جهاز الكمبيوتر في غرفة الأطفال الصغار، بل يجب أن يكون في مكان مفتوح يسهل المراقبة من قبل الآباء، وعدم السماح للأبناء بالانعزال واستخدام سماعات الأذن دون متابعة.
2. تشجيع الأبناء على الاندماج في الأنشطة الاجتماعية، والهوايات المفيدة، التي تمكنهم من الاستفادة من طاقاتهم.
3. مجالسة الأبناء وحثهم على المصارحة وطرح مشاكلهم دون تردد أو خوف.

4. مساعدة الأبناء في اختيار الأصدقاء، وإبعادهم عن رفقاء السوء.
5. نشر التوعية بأضرار المخدرات الرقمية بين الأبناء، وتوعيتهم بأن المخدرات الرقمية هي مجرد وهم يؤدي إلى فقدان المال وإضرار صحية وجسدية وتدمير لمستقبلهم.
6. مد جسور التعاون بين المرشد التربوي والمدرسة وأسرة المراهق، لفرض نوع من الرقابة على الأبناء.

إن الأمر لا يقتصر على الأسرة ما لم تكتمل حلقة الرقابة، فالمدرسة لا يقل دورها عن الأسرة فهي الجهة التي تقدم التعليم والتربية والتدريب والتأهيل واكتساب المفاهيم الاخلاقية والدينية في نفس الوقت، فكلما كان النظام فيها منظبطاً وإدارته محكمة وعملية التعليم ميسرة وتعتني بإبداعات الطلبة وتغذي عقولهم وتمتلك القدرة على بناء علاقات إيجابية بين الطلبة أنفسهم وبين المعلمين من خلال حلقات التواصل كلما صعب اختراق هذا النظام المتكامل وتقويم السلوك من الميل لنشاطات غير مشروعة ومنها بطبيعة الحال المخدرات الرقمية⁽⁴⁷⁾.

ومن بعد دور الأسرة يأتي دور كبير ومهم ملقاة على عاتق مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للمخدرات الرقمية، من خلال قيامها بتوعية المواطنين، وذلك بالتعاون المتبادل فيما بينهم للقيام بحملات توعية بخطورة المخدرات الرقمية، ولإنماء القيم والأخلاق السوية، وبحيث يكونوا على قدر كافي من الدراية والمسؤولية، فيمكن لهذه المؤسسات إعداد كوادر أمنية وقانونية وتوعية وتربية وتكنولوجية وتقديم للشباب محاضرات وبرامج تمكنهم من خلالها معرفة أخطار هذه الآفة وبالتالي تساهم في التصدي لها⁽⁴⁸⁾، لهذا كان لا بد من تعزيز الضبط الاجتماعي تلك القوة التي يستخدمها المجتمع والقواعد التي يقرها ويفرضها على أفرادها لتقويم سلوكهم من أجل الحفاظ على سلامة البنيان الاجتماعي وصيانه من الانحراف ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تمسك أبناء المجتمع الواحد بالقيم والأنظمة والقواعد والتعليمات التي تتواءم مع المكان والزمان تحقيقاً للصالح العام واستمرار ديمومة النظام الاجتماعي⁽⁴⁹⁾.

ومن ثم يأتي دور أكبر يقع على عاتق الجهات الإعلامية المختلفة في الدولة، إذ يقع على عاتق تلك الجهات التوعية بمخاطر المخدرات الرقمية والحديث عن مخاطرها الصحية والنفسية والجسدية وتوعية الشباب وجميع الأفراد بتلك المخاطر، ومن الضرورة تقديم مواد وبرامج رصينة وعلمية عبر الصحف ووسائل الإعلام المختلفة ومن خلال شبكة الإنترنت لتعريف المتلقي بخطورة تعاطي واستعمال المواد المخدرة بأنواعها المختلفة. إن وسائل الإعلام المختلفة لها تأثير نفسي كبير على الفرد، حيث يتأثر الفرد بكل وسائل الإعلام كالجرائد والمجلات والقنوات التلفزيونية والإذاعة والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، حيث تؤثر كل تلك الوسائل على الفرد وقراراته واختياراته وتوجهاته، لذا يجب على جميع تلك الوسائل توجيه متابعيها لمخاطر الإدمان الرقمي واستعمال المخدرات الرقمية⁽⁵⁰⁾.

ويجب أن لا ننسى أن تقوية الوازع الديني من أقوى الطرق التي لها تأثير على النفس البشرية، فالامتنال لأوامر الله، والبعد عن ما نهى عنه هو من فطرة المؤمن، لذلك ينبغي الاهتمام بنشر الوعي الديني ضد ظاهرة الإدمان على المخدرات الرقمية عن طريق التوعية الدينية، والتنسيق مع علماء الدين للحديث عن هذه الظاهرة، وفتح باب الأمل للتوبة للمدمنين بالعودة إلى حياتهم الطبيعية، والتحذير من مضرار المخدرات الرقمية وعواقبها على حياتهم في دنياهم وآخرتهم.

المطلب الثالث: الطرق الفنية لمواجهة المخدرات الرقمية

إن الطفرة التقنية التي شهدتها العالم مؤخراً وإن كانت تحمل في طياتها كثير من الإيجابيات إلا أنها في نفس الوقت كانت تحمل كثير من السلبيات، ومن هذه السلبيات الأفكار الإجرامية التي استطاعت عصابات الإجرام الاستفادة من مزايا التقدم لتنفيذ أفكارهم الإجرامية ومنها التجارة بالمواد المخدرة والمخدرات الرقمية وذلك باستخدام شبكة الانترنت، لذلك كان حريّ بإجهزة الدولة اتخاذ جملة من الإجراءات الفنية اللازمة لمواجهة

هذه الآفة الخطيرة، ومنها مراقبة شبكات ومواقع التواصل ومواقع الإنترنت واتخاذ قرار بحجب المواقع التي تروج لهذه الملفات حفاظاً على سلامة المجتمع.

حيث تتخذ السبل الفنية الجانب الأهم في مجال التصدي لمكافحة الجرائم الإلكترونية، وذلك مع عدم التقليل من شأن السبل غير الفنية للتصدي للجرائم الإلكترونية وخاصة السبل القانونية منها، ونرى أن واجب التصدي لظاهرة المخدرات الرقمية بسبل فنية عامة يجب أن تعتمد من قبل السلطة العامة ومنها اعتماد نظام الحجب والترشيح، نظام الحجب والترشيح هو أسلوب لحجب صفحات معينة يمكن أن تكون مؤذية أو عدوانية أو إباحية بالنسبة لمستخدمي الإنترنت، فإذا حاول المستخدم الوصول إلى صفحة محجوبة ظهرت له رسالة تبلغه أن الوصول إلى هذه الصفحة غير مسموح به⁽⁵¹⁾، وتلجأ الدول عادة إلى استخدام هذه التقنيات من خلال حجب بعض المواقع الضارة على الشبكة، وهذا يستدعي تركيب أجهزة وأدوات تعمل على فلترة وتنقية المواقع وحجب بعضها⁽⁵²⁾، فإذا تمت الرقابة على هذا الوجه فإنه سيتم تجنب المجتمع والشباب هذه المواقع التي تنفث سمومها في المجتمع بلا حسيب ولا رادع، ورغم الانتقادات التي يمكن أن توجه لنظام الحجب والترشيح، والمتمثلة أساساً في تقييده حرية الإبحار عبر الإنترنت ومحدودية نجاعته بالنسبة لبعض المواقع، إلا أنه يبقى ضرورياً لحماية الشباب وخاصة القصر من مواقع المخدرات والإرهاب وخاصة المواقع الإباحية⁽⁵³⁾.

نحن بدورنا كباحث في هذا المجال نحث السلطات الرسمية في العراق بضرورة القيام بحجب المواقع الإلكترونية المشبوهة التي تسعى إلى إنتاج وترويج وتوزيع المخدرات الرقمية، وذلك لخطورتها على المجتمع العراقي، وندعو إلى التعاون المشترك بين الدول والمؤسسات الرسمية داخل الدولة لتحديد مصادر المواقع التي تروج وتسوّق لهذا النوع من المخدرات، والعمل على ضبط مروجيها. ومن الطرق الفنية لمواجهة هذه الآفة هي إنشاء تطبيقات توعية مبتكرة من قبل لجان خاصة بالإرشاد النفسي، والتي تتناسب مع أسلوب تفكير الشباب واستهداف المدارس والجامعات بهذه الحملات من خلال التنسيق مع إدارتها⁽⁵⁴⁾.

الخاتمة:

الاستنتاجات:

1. المخدرات الرقمية خطر حقيقي تدهم المجتمعات، سهولة الترويج لها عبر الشبكة العنكبوتية وبطريقة احترافية من قبل الجناة وإغواءهم للشباب والمراهقين وإقناعهم باستخدامها، وسهولة الحصول عليها لرخصتها مما يساعد على سرعة انتشارها، وهنا تكمن الخطورة الحقيقية للمخدرات الرقمية.
2. طبقاً لمبدأ قانونية الجرائم والعقوبات لا يمكن مساءلة متعاطي المخدرات الرقمية عن جريمة تعاطي المخدرات لعدم تجريم المشرع لفعل الاستماع لهذا النوع من الملفات الصوتية، وكذلك لا يمكن مساءلة مروجي وبائعي هذه الملفات جنائياً للسبب نفسه، وكذلك لا يمكن للقاضي الجنائي اللجوء للقياس وتطبيق العقوبات المقررة في قانون المخدرات على هذا النوع من المخدرات.
3. أثبتت البحوث والدراسات إلى أن المخدرات الرقمية تُسبب آثار جسدية ونفسية وخيمة شأنها شأن المخدرات العادية، حيث أن لها تأثيرات سيئة على الدماغ، وإن أحد أكثر الآثار الضارة التي يمكن أن تترتب على الاستماع إلى المخدرات الرقمية، هو خطر التعرض لفقدان السمع الناتج عن الضوضاء.
4. لا تقف الآثار السلبية لاستعمال وإدمان المخدرات الرقمية على الشخص الذي يستعملها فقط بل أن تلك الآثار السلبية تمتد لتهدد المجتمع واستقراره، ومن جملة الآثار السيئة للمخدرات الرقمية أنها تؤدي إلى التفتت الأسري، الأمر الذي ينعكس على إهيار المجتمع وتصدعه، وتؤدي أيضاً إلى ازدياد معدلات الجريمة.
5. إنتشار المخدرات الرقمية يؤثر على تحقيق التنمية المستدامة في الدول، إذ أن أكثر من يتعاطى المخدرات الرقمية هم من فئة الشباب، فإذا ما بدأت هذه الآفة في الانتشار، فإنها سوف تقضي على أساس التنمية التي

تقوم على العنصر البشري، فهذا الإدمان الرقمي يستلب عقول هذه الأمة وسواعدها، مما يمثل خسارة اقتصادية واجتماعية وأمنية في الوقت ذاته.

التوصيات:

1. نوصي المشرع العراقي تعديل قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017 وإدخال النصوص التي تجرم وتحرم المخدرات الرقمية سواء بإنتاجها أو الترويج لها أو تعاطيها، وخاصة المواد (1، 27، 28، 32، 43) منها.
2. نوصي بأن تلعب الأسرة دوراً هاماً بتوعية الأبناء من خطورة المخدرات الرقمية، وتلعب الأسرة دورها الفعال من خلال مراقبة أبنائها، ومتابعة ما يقومون به من أفعال لمنعهم من الدخول إلى المواقع المخصصة لبئع النغمات المخدرة.
3. نوصي أن تمارس مؤسسات المجتمع المدني دورها في التصدي للمخدرات الرقمية، من خلال قيامها بتوعية المواطنين، وذلك بالتعاون المتبادل فيما بينهم للقيام بحملات توعية بخطورة المخدرات الرقمية.
4. على عاتق الجهات الإعلامية التوعية بمخاطر المخدرات الرقمية والحديث عن مخاطرها الصحية والنفسية والجسدية وتوعية الشباب وجميع الأفراد بتلك المخاطر، وتقديم برامج علمية عبر الصحف ووسائل الإعلام المختلفة ومن خلال شبكة الإنترنت لتعريف المتلقي بخطورة تعاطي واستعمال المواد المخدرة ومنها المخدرات الرقمية.
5. الاهتمام بنشر الوعي الديني ضد ظاهرة الإدمان على المخدرات الرقمية عن طريق التوعية الدينية، وأن تلعب علماء الدين دورها للحديث عن هذه الظاهرة.

الهوامش:

- (1) د.موسى ذياب البدائية، الشباب والانترنت والمخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ط1، الرياض، 2011، ص10.
- (2) د. خلود سامي آل معجون، مكافحة جرائم المخدرات في النظام الإسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1991، ص23.
- (3) ابن منظور الأفرقي، لسان العرب، المجلد 1، ط1، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 2005، ص1041.
- (4) د. خلود سامي آل معجون، المصدر السابق، ص22.
- (5) د. أنطوان لطف الله البستاني، المسكرات والمخدرات والمهدئات، دار النهار للنشر، ط1، بيروت، 2003، ص14.
- (6) علياء حسين مبارك، المخدرات الرقمية، الناشر: شرطة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص8.
- (7) فطيمة لبصير و ليندة لبيض، المخدرات الرقمية بين الحقيقة العلمية والنظرة القانونية، بحث منشور في مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الثاني، 2021، ص59.
- (8) فطيمة لبصير و ليندة لبيض، المصدر السابق، ص59.
- (9) د.عمر عبدالمجيد مصبح، الإشكالية الجزائية في تكييف المخدرات الرقمية، مجلة القانون والمجتمع، العدد الخامس، 2017، ص220.
- (10) د. محمود السيد علي، المخدرات تأثيراتها وطرق التخلص الآمن منه، مركز دراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2012، ص3.
- (11) أ. جبري ياسين، المخدرات الرقمية، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 4، العدد 8، الجزائر، 2015، ص575.
- (12) يمينة بلغول، مخاطر المخدرات الرقمية وغياب التشريعات القانونية، مجلة المجتمع والرياضة، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2022، ص85.
- (13) د. خالد كاظم أبو دوح، المخدرات الرقمية، بحث مشارك في ندوة "المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي" منشور على شبكة الأنترنت على الموقع <https://www.academia.edu> تاريخ الزيارة 2023/2/3، ص9.
- (14) أسامة غازي مزر الخيون، الإطار القانوني لجريمة المخدرات الرقمية (دراسة مقارنة)، مجلة الدراسات المستدامة، السنة الخامسة، المجلد الخامس، العدد الأول، 2023، ص1798.

- (15) د. أحمد جلول وأ. فوزي فرحات، المخدرات الرقمية: خطورتها وسبل الوقاية منها، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، مجلد 8، العدد 1، الجزائر، 2020، ص72.
- (16) فطيمة لبصير و ليندة لبيض، المصدر السابق، ص59.
- (17) يمينة بلغول، المصدر السابق، ص90.
- (18) هاني ياسين السعود، المصدر السابق، ص30.
- (19) فطيمة لبصير و ليندة لبيض، المصدر السابق، ص61.
- (20) داودي نبيلة، الإدمان على المخدرات الرقمية: عواملها وطرق الوقاية والحد منها، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة أحمد زبانة، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص238.
- (21) أ. جبيري ياسين، المصدر السابق، ص582.
- (22) هاني ياسين السعود، المخدرات الرقمية بين المشروعية والتجريم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة عمان العربية، الاردن، 2020، ص45.
- (23) د. بلقيس عبدالرحمن حامد فتوة، المخدرات الرقمية: حقيقتها وآثارها، مجلة العدل، المجلد 19، العدد 48، الناشر: وزارة العدل السعودية، 2017، ص83.
- (24) محمد عبدالخالق الراجح، المخدرات الرقمية نحو سياسة تجريبية في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة جرش، الاردن، 2019، ص23.
- (25) أ. جبيري ياسين، المصدر السابق، ص578-579.
- (26) هاني ياسين السعود، المصدر السابق، ص45-46.
- (27) د. ليلى محمد الاسدي، القصور التشريعي في مواجهة المخدرات الرقمية، مجلة كلية الحقوق جامعة النهريين، المجلد 21، العدد 3، 2019، ص9.
- (28) يمينة بلغول، المصدر السابق، ص91-92.
- (29) د. أحمد جلول وأ. فوزي فرحات، المصدر السابق، ص73.
- (30) هاني ياسين السعود، المصدر السابق، ص47.
- (31) مصباح عمر عبدالمجيد، الإشكالية الجزائية في تكييف المخدرات الرقمية، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 5، العدد 1، جامعة أدرار، الجزائر، 2017، ص224.
- (32) محمد عبدالخالق الراجح، المصدر السابق، ص26.
- (33) هاني ياسين السعود، المصدر السابق، ص48.
- (34) د. نوال لصلح، تأثير المخدرات الرقمية على المجتمعات العربية، المنشور في أعمال المؤتمر الدولي الأول حول المخدرات والمؤثرات العقلية، المجلد الأول، ليبيا، 2022، ص135.
- (35) هاني ياسين السعود، المصدر السابق، ص49.
- (36) د. نوال لصلح، المصدر السابق، ص136.
- (37) هاني ياسين السعود، المصدر السابق، ص49.
- (38) نوال أحمد سارو الخالدي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن تعاطي المخدرات الرقمية، مجلة كلية الحقوق جامعة النهريين، المجلد 19، العدد 1، بغداد، 2017، ص254.
- (39) د. وسام محمد خليفة ود. عمار رجب معيش، السياسة الجنائية للمشروع العراقي لمواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في ضوء قانون رقم (50) لسنة 2017، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة ديالى، المجلد الثامن، العدد الثاني، 2019، ص333.
- (40) د. غازي حنون خلف، المخدرات الرقمية (نمط مستحدث وقصور في المواجهة التشريعية)، مجلة رسالة الحقوق، كلية القانون، جامعة كربلاء، السنة العاشرة، العدد الثالث، 2018، ص31.
- (41) المنشور في الوقائع العراقية، العدد 4446، تاريخ العدد: ٢٠١٧/٥/٨.
- (42) د. ليلى محمد الاسدي، المصدر السابق، ص17.
- (43) داودي نبيلة، المصدر السابق، ص247.
- (44) هاني ياسين السعود، المصدر السابق، ص74.
- (45) محمد عبدالخالق الراجح، المصدر السابق، ص91 و92.
- (46) هاني ياسين السعود، المصدر السابق، ص75.
- (47) د. ليلى محمد الاسدي، المصدر السابق، ص15.
- (48) محمد عبدالخالق الراجح، المصدر السابق، ص91.

- (49) د. لينا محمد الاسدي، المصدر السابق، ص ٤١.
(50) هاني ياسين السعود، المصدر السابق، ص 76.
(51) ناصر بن محمد البقمي، جرائم المعلوماتية ومكافحتها في المملكة العربية السعودية، ط1، الرياض، 2009، ص 177.
(52) بدره هويل الزين، الإرهاب في الفضاء الإلكتروني "دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية القانون، جامعة عمان العربية، 2012، ص 193.
(53) أنيس العذار، مكافحة الجريمة الإلكترونية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 17، العدد 01، 2018، ص 735.
(54) يمينة بلغول، المصدر السابق، ص 94.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: القواميس والمعاجم

1. ابن منظور الأفرقي، لسان العرب، المجلد 1، ط1، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 2005.

ثانياً: الكتب

2. د. خلود سامي آل معجون، مكافحة جرائم المخدرات في النظام الإسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1991.
3. د. محمود السيد علي، المخدرات تأثيراتها وطرق التخلص الآمن منه، مركز دراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2012.
4. د. موسى ذياب البداينة، الشباب والانترنت والمخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ط1، الرياض، 2011.
5. علياء حسين مبارك، المخدرات الرقمية، الناشر: شرطة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013.
6. ناصر بن محمد البقمي، جرائم المعلوماتية ومكافحتها في المملكة العربية السعودية، ط1، الرياض، 2009.

ثالثاً: الاطاريح والرسائل الجامعية

7. هاني ياسين السعود، المخدرات الرقمية بين المشروعية والتجريم، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية القانون جامعة عمان العربية، الاردن.
8. محمد عبدالخالق الراجح، المخدرات الرقمية نحو سياسة تجريرية في الاردن، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة جرش، الاردن، 2019.
9. بدره هويل الزين، الإرهاب في الفضاء الإلكتروني "دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية القانون جامعة عمان العربية، 2012.

رابعاً: الدوريات والمجلات

10. أ. جبيري ياسين، المخدرات الرقمية، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 4، العدد 8، الجزائر، 2015.
11. د. أنطوان لطف الله البستاني، المسكرات والمخدرات والمهذئات، دار النهار للنشر، ط1، بيروت، 2003.
12. فطيمة لبصير و ليندة لببض، المخدرات الرقمية بين الحقيقة العلمية والنظرة القانونية، بحث منشور في مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الثاني، 2021.

13. د. عمر عبدالمجيد مصبح، الإشكالية الجزائية في تكييف المخدرات الرقمية، مجلة القانون والمجتمع، العدد الخامس، 2017.
14. يمينة بلغول، مخاطر المخدرات الرقمية وغياب التشريعات القانونية، مجلة المجتمع والرياضة، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2022.
15. أسامة غازي مزهر الخيون، الإطار القانوني لجريمة المخدرات الرقمية (دراسة مقارنة)، مجلة الدراسات المستدامة، السنة الخامسة، المجلد الخامس، العدد الأول، 2023.
16. د. أحمد جللول و أ. فوزي فرحات، المخدرات الرقمية: خطورتها وسبل الوقاية منها، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، مجلد 8، العدد 1، الجزائر، 2020.
17. د. بلقيس عبدالرحمن حامد فتوتة، المخدرات الرقمية: حقيقتها وآثارها، مجلة العدل، المجلد 19، العدد 48، الناشر وزارة العدل السعودية، 2017.
18. د. لينا محمد الاسدي، القصور التشريعي في مواجهة المخدرات الرقمية، مجلة كلية الحقوق جامعة النهريين، المجلد 21، العدد 03، 2019.
19. مصبح عمر عبدالمجيد، الإشكالية الجزائية في تكييف المخدرات الرقمية، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 5، العدد 1، جامعة أدرار، الجزائر، 2017.
20. د. نوال لصلج، تأثير المخدرات الرقمية على المجتمعات العربية، المنشور في أعمال المؤتمر الدولي الأول حول المخدرات والمؤثرات العقلية، المجلد الاول، ليبيا، 2022.
21. نوال أحمد سارو الخالدي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن تعاطي المخدرات الرقمية، مجلة كلية الحقوق جامعة النهريين، المجلد 19، العدد 1c، بغداد، 2017.
22. د. وسام محمد خليفة و د. عمار رجب معيش، السياسة الجنائية للمشرع العراقي لمواجهة جرائم امخدرات والمؤثرات العقلية في ضوء قانن رقم (50) لسنة 2017، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون جامعة ديالى، المجلد الثامن، العدد الثاني، 2019.
23. د. غازي حنون خلف، المخدرات الرقمية (نمط مستحدث وقصور في المواجهة التشريعية)، مجلة رسالة الحقوق، كلية القانون جامعة كربلاء، السنة العاشرة، العدد الثالث، 2018.
24. داودي نبيلة، الإدمان على المخدرات الرقمية: عواملها وطرق الوقاية والحد منها، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة أحمد زبانة، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2022.
25. مكافحة الجريمة الإلكترونية، أنيس العذار، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 17، العدد 01، 2018.

رابعاً: الروابط الإلكترونية

26. د. خالد كاظم أبو دوح، المخدرات الرقمية، بحث مشارك في ندوة "المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي" منشور على شبكة الأنترنت على الموقع <https://www.academia.edu> تاريخ الزيارة 2023/2/3.